

مهندس الطيران

الحصول على وظيفة طبيب بشري يحتاج شهادة في هذا المجال محددًا فيها نوعية التخصص. ويحتاج المحامي والقاضي والمهندس إلى شهادات علمية مماثلة، ويتوجب على الراغبين في الحصول على هذه المؤهلات اتفاق عدد معين من سنوات عمرهم للحصول عليها. أصبحت الحياة معقدة بحيث أصبحنا لا نسلم مصير أي إنسان مريض أو حتى حيوان، مهما تدنت مرتبته، ليقوم شخص غير متخصص بتقييم العلاج له قبل التأكد من أن هذا «الطبيب» يحمل مؤهلاً علمياً من جامعة معترف بها.

ما يجعل الأمر أكثر تعقيداً أن خريج كلية طب، مثلاً، لا يعني بالضرورة أنه مؤهل لعلاج الناس، فقد لا يسمح له تخصصه في الأشعة أو التخدير بوصف العلاج لمريض بالسكر أو الضغط ومعلوم أيضاً أن الطبيب الجراح يختلف عمله كلياً عن الطبيب العام. ويرجع السبب في كل هذا التعقيد الذي لم يكن موجوداً في السابق، إلى أن هذه المهن والوظائف تتطلب واجب القيام بها توفر درجة معينة من الكفاءة العلمية والخبرة لدى شاغليها، وانعدام هذه الخبرة المدعومة بمؤهل علمي، أو العكس، غالباً ما يؤدي بالأمور إلى خسارة صحية ومالية للطرف الآخر. ولا يمكن بالطبع التأكد من توفر الكفاءة والخبرة إلا بموجب مستندات معينة ذات مواصفات محددة ومتفق عليها بدقة شديدة.

بعد كل هذه المقدمة يقوم شخص ذو تخصص معين، ولنفترض أنه مهندس، وحاصل على درجة الماجستير في هندسة الطيران مثلاً، بفتح شركة متخصصة بعد عودته من الدراسة في الولايات المتحدة، وتمر الأيام بهذا الإنسان وتنتهي به الأمور رئيساً لمجلس إدارة جمعية تعاونية، وينشغل إلى درجة الانغماس في الأعمال التجارية المشروعة، وفجأة تظهر عليه بوادر سمات معينة ويتغير مظهره الخارجي، سواء ما تعلق منه بملابسه أو بشكله الخارجي، وينخرط هذا الإنسان في نشاط ديني معين!!! وينتهي الأمر به إلى ترؤس جمعية دينية، وفجأة أيضاً، وبون أية تحضيرات أو ترتيبات أو تفرغ أو تأهيل يطلق على نفسه لقب «شيخ»!!! ولا يتوقف الأمر طبعاً عند هذا الحد بل يبدأ هذا الشخص، وهنا ممكن الخطورة، بإعطاء المواعظ والعظات ويحرم الحلال ويحلل الحرام ويقوم بطبع ونشر مجموعة آرائه، ومعتقداته في كتب وملصقات وكتيبات، ويرتقي المنابر ويقوم بالدعوة لأفكاره وتسميم العقول بها، أو إفادتها، وتحريض الناس على هذا وذاك ومدح فلان والهجوم على علان، وإبداء الرأي في كل شاردة وواردة، وتوزيع الفتاوى لمن أحب وبطريقة لا تخضع لآية قيود أو حدود.

السؤال هنا: لماذا نشترط على من يتقدم لعلاج بقرة مريضة أو لوصف دواء لقطة مشاكسة مثلاً أن يكون حاصلًا على شهادة معترف بها ومصديق عليها من مختلف الجهات وتحمل عشرات الاختام والطوابع والتوقيعات؟ ولماذا يتوقف هذا الشرط عندما يتعلق الأمر بتغذية عقول البشر وأفكارهم ومعتقداتهم؟ ولماذا نسمح لشخص ما باعتلاء المنابر والدعوة لمختلف أنواع العقائد والأفكار لمجرد أنه يحمل لقب «شيخ»، منحه لنفسه أو أطلقه أتباعه عليه؟ ولماذا نرضى بأن يتم كل ذلك دون الحصول على شهادة أو علم أو دراسة أو دراية أو تخصص في هذا المجال مدعوم بشهادة علمية معترف بها تفيد بذلك؟

إن ما يجري غلى الساحة السياسية الدينية خطير، وإن مسألة السماح لمن يشاء بأن يمنح نفسه ما يشاء من هذه الألقاب الدينية دون قيد أو شرط أو تدقيق أمر في منتهى الخطورة. فكما أن الطبيب يختص بعلاج البطون فإن شيخ الدين يختص بعلاج النفوس والأفكار والاعتقادات، ونتيجة أي العاملين كارثة محققة إذا لم يكن أحدهما أو كلاهما مؤهلاً بموجب مستند رسمي معترف به يسمح له القيام بتلك المهمة، ومن واجب السلطات الحكومية الانتباه إلى هذه المسألة الخطيرة، كما يتطلب الأمر وضع معايير معينة وبقية لمن يحق له استعمال هذا اللقب. أما التعلل بأن هذا الأمر جزء من العرف الذي تعود عليه المجتمع في السابق وتقبله فمسألة لا يجوز الاعتداد بها، فقد كانت المحاكم الكويتية، مثلاً، تسمح قبل سنوات لمن لا يحمل شهادة في الحقوق بالترافع أمامها في الدفاع عن المتهمين، وقد توقفت المحاكم عن هذا التقليد بعد زيادة وتوفر العدد الكافي من المؤهلين لأداء هذا العمل. وحري بالسلطات الممثلة بوزارة العدل مساعدة كل من يحمل لقب شيخ عن حقيقة مصدر هذا اللقب، والطلب منه التوقف عن استعماله لكي لا يضل الآخرين.

أحمد الصراف